مجلة الباحث

REVUE DU CHERCHEUR ®

دورية أكاديمية محكمة، سنوية

تصدر عن

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

تهتم المجلة بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

العدد العاشر 10 / 2012

إيداع قانوني رقم : 2002/110 – ردمد : ISSN : 1112-3613

المحتويات

تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – **Gravity Model**، محمد لحسن علاوي 21-11

معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية – دراسة حالة الكوميسا –، ولد محمد عيسى محمد محمود 32-23

التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني، الحاج حنيش 42-33

واقع مناخ الاستثمار في الدول العربيّة (دراسة تحليلية)، عبد الحميد بوخاري 54-43

سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، بوزيد السائح 66-55

واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، مصر والإمارات خلال الفترة **2000–2010** دراسة مقارنة، حسين شنيني 74-67

تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)، فضيل رايس 83-75

دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، عبد الرزاق بن الزاوي & إيمان نعمون 98-85

العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، بولرباح غريب 110-99

دراسة إحصائية لمساهمة قطاع مواد البناء في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة **1974–2007**، محمود فوزي شعوبي & أحمد التيجاني هيشر 124-111

نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، منى مسغوني 136-125

دور وأهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداني بن بلغيث & محمد الطيب دويس 145-137

سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، محمد مسعي 160-147

الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر، نصر الدين بن شعيب & مصطفى شريف 174-161

دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة **1970–2008**، عبد الغني دادان & محمد عبد الرحمان بن طجين 189-175

تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر **2000–2011**، عبد الرزاق مولاي لخضر 204-191

أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (**Camels**) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة 216-205

سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

بوزيد سايح*
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
مخبر "الجامعة، المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة"
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص : نحاول في هذا المقال التطرق إلى موضوع الفساد، الذي يحتل مكاناً مميزاً في المواضيع المثارة في عصرنا، لما له من أثار وانعكاسات كبيرة محلياً وعالمياً، إلا ان درجة الاختلاف تتباين من بلد لآخر ومن مرحلة تاريخية لمرحلة أخرى لنفس البلد، ومشكلة بحثنا تتناول أهم الطرق والآليات المعتمدة من طرف الدول عامة والعربية منها خاصة، ومدى إستعدادها لتبني معايير الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة كمدخلين للحد من آثار ظاهرة الفساد.

الكلمات المفتاح : الفساد، الشفافية ، المساءلة، الحكم الراشد.

تمهيد : تزايد الاهتمام بقضية الفساد منذ النصف الثاني من الثمانينيات، نتيجة للآثار السلبية التي تخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة إستوجب الأمر تعاونا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، القطاع الخاص ...) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان الحد من الآثار الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، و لم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة فحسب، وإنما شملت أيضا الدول النامية التي تعاني اقتصادياتها ومجتمعاتها من تفشي هذه الظاهرة بصورة أكبر مما تعانيه الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كآليتين تستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، وإدارة فعّالة وكفؤة ومنصفة وشفافة على صعيد مؤسسات الدولة، وتشكيل صورة أكثر دقة لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة والشفافية[1] مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر. فغياب الشفافية لا يُمَكِّن من وجود المساءلة، حيث تمثلان محور عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في أدبيات اقتصاد السوق المعاصرة.

وبناءاً على ما سبق فإن معالجة هذا الموضوع تتم من خلال التطرق إلى النقاط التالية :-

أولا : مفهوم الفساد وعلاقته بالشفافية والمساءلة؛

ثانيا : تقييم الفساد في الدول العربية؛

ثالثا : أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية.

أولا : مفهوم الفساد وعلاقته بالشفافية والمساءلة

لاقت مشكلة الفساد إهتمام الكثير من الباحثين، واتفقت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديه ومحددة، ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية، ومع ظهور مفهوم الحكم الراشد أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة تزايد الاهتمام بالموضوع للحد من كافة أشكال الفساد، من خلال إنشاء العديد من المنظمات والهيئات مثل منظمة الشفافية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، نظرا لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي.

يجرنا مفهوم الفساد إلى عدد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها مفهوم المساءلة والشفافية كمقوم أساسي من مقومات الحكم الراشد (الصالح) الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية.

* sayahbouzid@yahoo.fr

1- مفهوم الفساد الاقتصادي : بالرغم من اختلاف الساسة والباحثين الأكاديميين على تعريف الفساد، إلا أنهم يتفقون على اثاره ونتائجه، ولقد تعددت التعاريف لتوضيح مفهوم الفساد قد يعود السبب إلى اختلاف الأفكار والثقافات والتوجهات، إلا أن اغلب التعاريف جاءت متفقة وبشكل كبير على سوء هذه الظاهرة والآثار السلبية التي تتركها.

الفساد في معاجم اللغة هو من فعل (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه، أما إصطلاحا زاد الاهتمام بموضوع الفساد باعتباره ظاهرة عالمية ولكن يختلف من بلد إلى آخر، وهناك توجهات متنوعة حول مفهوم الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالبعد العلمي، وبالأخص من قبل علماء الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع، لذلك لا يوجد تعريف واحد شامل متفق عليه، ويحظى بموافقة كافة المهتمين بموضوع الفساد. إلا أن أكثر التعاريف استخداما لدى الاقتصاديين المهتمين بمواضيع التنمية الإقتصادية الشاملة هو تعريف البنك الدولي الذي تناول كل من مفهوم الفساد والمفاهيم المرتبطة به في تقريره لسنة 1997 ووضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت موضوع الفساد وفي ما يلي بعض التعاريف حسب نظرة المؤسسات الدولية[1] :

- **يعرف البنك الدولي الفساد على أنه** : إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[2].

ويرمي التعريف إلى نقطتين أساسيتين هما[3] :

أ- دفع الرشوة و العمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية؛

ب- وضع اليد على المال العام و الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

- **تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه** : " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق، كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم تنحية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين. ويلاحظ أن هذا التعريف يحدد آليتين رئيسيتين من آليات الفساد وهما[4] :

أ- الرشوة هي استغلال الموظفين الحكوميين سواء مديرين وتنفيذيين (وبشكل فردي أو جماعي السلطة الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية) مادية أو معنوية (لهم و لغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي.

ب- العمولة فهي استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو تطبيق السلطة بطريقة تشكل إنتهاك للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي.

- **حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن** : الفساد هو إساءة استعمال السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس[5].

- **يرى صندوق النقد الدولي مفهوما آخر للفساد حيث يرى أنه** : علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين[6].

تتجلى مظاهر الفساد ملخصة فيما يلي :[7]

- الرشوة والسرقة والاختلاس والتزوير؛
- تقاضي العمولات وقبول الهدايا والإكراميات؛
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية وبالأختام الرسمية وبيع الوظائف والترقيات؛
- الابتزاز واستغلال النفوذ؛
- الحصول على قروض من الجهات عامة؛
- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة؛
- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات والتأمر ببيع بعض الأوراق الرسمية؛
- المساعدة في التهرب من الضرائب و التزوير في التقديرات الضريبية؛
- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية وانتهاك اللوائح والأنظمة والتأمر مع غاسلي الأموال؛
- التدخل في أعمال السلطة القضائية.

أما عن أسباب تفاقم ظاهرة الفساد فكثيرة ومتداخلة نوضحها كالتالي :[8]

– **أسباب ذاتية** : هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد ورغباته الذاتية، ومستواه الثقافي والتعليمي.

– **أسباب اجتماعية** : متمثلة في العادات والتقاليد والأعراف السائدة والضغوطات الاجتماعية، والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة، إستغلال النفوذ ... الخ.

– **أسباب تنظيمية** : ضخامة الجهاز الإداري من خلال توسيع والتقسيم الإداري وزيادة عدد الموظفين يخلق إجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة) شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة وخصوصا في ظل البيروقراطية وضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.

– **أسباب تشريعية** : منها ضعف القوانين التشريعية وغياب قوانين ردع جريمة الفساد.

– **أسباب سياسية** : وتتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السامين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية وغياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.

– **أساب اقتصادية** : ملخصة في :

- المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية؛ – ضعف الحوافز والمكافئات الوظيفية وتدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين؛ – التخلف في التعليم وانتشار مظاهر الأمية؛
- تعقد التنظيم الإداري وغياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة ؛
- فرض ضرائب عالية وقيود الأنشطة الإقتصادية؛
- ضعف المجتمع المدني وعدم الإستقرار الإجتماعي بسبب الجريمة المنظمة، العصابات، بيع المخدرات... إلخ؛
- ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛
- معدلات نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وانتشار البطالة.

خلاصة القول هو أن الفساد ظاهرة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية غير سوية توجد في كافة بلدان العالم وان اختلفت خطورتها من دولة إلى أخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أو السياسيين في إستغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة. والفساد قد يكون كبيرا عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية، وفي هذه الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعا،كما قد يكون صغيرا عندما يكون مرتبطا بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم.[9]

2– الشفافية والمساءلة : بعد أن تم التطرق لمفهوم الفساد ولتعزيز الجهود الدولية المبذولة في سبيل تدعيم وتقوية الاستقرار الاقتصادي، وإيجاد نظام ديمقراطي يحارب الفساد، وبمعنى أدق يجب أن تلتزم الأنظمة الاقتصادية على وجه الخصوص والأنظمة بشكل عام بالشفافية من أجل نمو اقتصادي جيد وكفء مبني على معلومات موثوقة وملائمة . وهنا تبرز الحاجة إلى إيجاد تشريعات تتماشى والمفاهيم الجديدة للاقتصاد العالمي مثل الشفافية والإفصاح والحوكمة وخاصة في الدول النامية، التي يجب عليها

الإسراع في البحث عن تشريعات تتواءم وبيئتها الداخلية من جهة، وتلبي المتطلبات الدولية التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة من جهة أخرى.

يقصد بالشفافية حرية تدفق المعلومات مُعرّفةً بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء، والهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار، وقنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين وأصحاب الشأن توفر قدراً واسعاً من المعلومات.

قامت مبادرة الشفافة العالمية - وهي شبكة تضم مجموعة من منظمات المجتمع الدولي والتي تعمل على تحقيق قدر أكبر من الشفافية لدى المؤسسات المالية الدولية - بصياغة مسودة" ميثاق الشفافية للمؤسسات المالية الدولية ". وينص الميثاق على مبادئ رئيسية والتي ينبغي على المؤسسات المالية الدولية أن تتبناها. ومن أهم هذه المبادئ ما يلي : الحق في النفاذ، الإفصاح التلقائي، النفاذ إلى صنع القرار، الحق في التماس المعلومات، الاستثناءات المحدودة[10].

تنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التسعة التالية لتحقيق الشفافية[11] :

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة؛
- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها :

أ- المعلومات التي يجب توفيرها ؛ ب- المواعيد التي يجب نشرها فيها ؛ ج- المسؤولة القانونية عن عدم نشرها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها؛
- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية، وتقدير معدلات المخاطرة الاستثمارية؛
- أن تكون نصوص القوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال؛
- يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الاقتصادي في وقت سريع وملائم؛
- يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع؛
- يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم الدوائر الحكومية بإعدادها والتي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر؛
- تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما دعت الحاجة بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

يجرنا الحديث عن الشفافية إلى مصطلحين آخرين لهما علاقة قوية بها وهما المساءلة والمحاسبة، والفساد يزداد عند غياب الشفافية أي أن مصدر قوته في الغموض وعدم الوضوح، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات اللازمة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[12].

كما تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين (في القطاعين العام والخاص) بالقواعد التالية[13] :

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها؛
- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها؛
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات؛
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المخطط له.؛
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

يمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة هي[14] :

المساءلة الذاتية : تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب، مما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقل كلفة.

المساءلة المجتمعية : فعندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير وانتخاب وتشكيل للأحزاب وشفافية للقرارات واستقلالية للقضاء وحرمة للمال العام وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

المساءلة الداخلية : وتتمثل في مجموعة الضوابط التي تحكم أداء المؤسسات من تعريف الصلاحيات وشروط التوظيف والتدريب المستمر والتدقيقين الداخلي والخارجي والشفافية وغيرها من الآليات التي تقلل من إمكانية سوء استغلال المسؤولية.

3- علاقة الفساد بالشفافية والمساءلة : من الملاحظ أن العلاقة بين مفهومي المساءلة والشفافية تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح، الانفتاح على المجتمع من شانه أن يؤدي إلى نجاح عملية المساءلة وتثبيت المصداقية، وبالتالي حصول برامج الدولة وسياساتها الاقتصادية على التأييد، أما انعدام الشفافية فانه يفضي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعد المساءلة آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد، فهي معيار ضابط لأداء المؤسسات وتقويم هذا الأداء من خلال المحاسبة التي تخضع لها على يد السلطات التشريعية أو القضائية أو الجهات المختصة لمكافحة الفساد كهيئة النزاهة مثلا، تنطوي زيادة الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الإيجابية بالنسبة للإقتصاد الوطني يمكن حصرها في النقاط التالية[15] :

- تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد؛
- حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظراً إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات؛
- زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة؛
- التخفيف من حدة الأزمات: أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة.

وتوثيقا للعلاقة بين الفساد والشفافية والمساءلة قام **بيتر آيجن** مدير البنك الدولي السابق، بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في عام1993، والتي تعد أكبر منظمة غير حكومية في العالم لمحاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى أو مشكلة القرن الراهن، التي تمثل وفق تقدير **بيتر آيجن** أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في دول العالم بصورة عامة، تمخض عن عمل منظمة الشفافية الدولية في العشر سنوات الأخيرة مجموعة من أدوات وآليات ناجعة لمحاربة الفساد والتي تم تكييفها وتطوير عملها من قبل أفرع منظمة الشفافية الدولية لتتناسب مع طبيعة الاحتياجات على المستوى المحلي" النزاهة" و"الشفافية " هما المفتاحان اللذان يدور حولهما كل الهدف المنشود وهو محاربة الفساد وتعزيز وتمكين الحكم الراشد، حيث استطاعت أن تثبت أن الفساد لا يقتصر على الجزء الجنوبي من العالم كما كان متصورًا بل استشرى في الشمال كذلك كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا ولقد نجحت منظمة الشفافية الدولية في تعزيز التعاون بين الكثير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بل كان للشفافية المحاسبية وهما على صلة وثيقة يبعضهما البعض دور بارز في محاربة الفقر والارتقاء بالدول المنخفضة الدخل[16].

ووفق المنظور الذي يركز على الجانب الأخلاقي فيعرف الفساد الإداري على أنه " انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداري كل من الرشوة، والغش، التدليس، التهرب الجبائي، التزوير ... الخ، وهناك من ربط الفساد بسوء استخدام السلطة واحتكار المناصب لتحقيق مكاسب شخصية في غياب المساءلة أي أن[17] :

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة

كما يشير إلى خيانة الأمانة والبعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ باستخدام وسائل غ ير سليمة أو غير قانونية، فمن الناحية التقنية الفساد هو الفعل القائم على تقديم الوعد أو على إعطاء منحة ما لموظف، وينتشر الفساد في البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتصف بمايلي[18] :

- ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية وحصانة كبار المسؤولين من المتابعة والملاحقة؛
- ضعف تنظيمات المجتمع المدني؛
- نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم وضعف رواتب القطاع العام؛
- غياب الآليات والمؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد.

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد أخذة بنظر الاعتبار (التراهة والشفافية والمساءلة)، فوضعت الصيغة التالية [19] :

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + التراهة + الشفافية)

وهو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة (السلطة) السياسية الفعالة والرشيدة، يمكن التمييز بين حالتين من الفساد :

-**الأولى** : عندما يتم تنفيذ وتقديم الخدمات المشروعة أي عندما يقوم الموظف بقبض الرشوة من اجل القيا م بمهامه العادية المكلفة بأدائها.

-**الثانية** : فهي عند قيام الموظف بتامين خدمات يمنعها القانون كتسريب معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة.

حسب أغلب الدراسات تبين أن هناك العديد من العوامل التي تعوق سريان مبدأ الشفافية وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية[20] :

الفساد : حيث تتسم المؤسسات الحكومية بالهيمنة على وسائل الإنتاج والتخطيط المركزي، وينتشر فيها الفساد وعدم احت رام القانون، ووجود علاقة قوية بين رأس المال والسياسيين، وهذه تعيق تطبيق مبدأ الشفافية.

العولمة : توجد علاقة كبيرة بين العولمة وعدم تطبيق الشفافية، حيث أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردي ة ب ين العولم ة والحرية وعلاقة عكسية بين الشفافية والعولمة، والشفافية بحد ذاتها وسيلة وليست غاية مهمتها إظهار الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها.

الجهل : حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات هم من نتاج الشعب كمنتجين ومستهلكين، وان الحصول على الخدمة أو المنتج يهمهم فقط بأقل سعر وبأفضل نوعية ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن لتطبيق القانون ومما يزيد من تفاقم المشكلة ضعف الآليات وصعوبة التعامل مع هذه القوانين.

معوقات سياسية واجتماعية : تتمثل في غياب الحياة البرلمانية السليمة والتي ترمي إلى حماية المجتمع وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا : تقييم الفساد في الدول العربية

هناك عدة مؤسسات على مستوى العالم تهتم بقياس ظاهرة الفساد من خلال تطوير مؤشرات كمية تستند في معظمها على استقصاء أراء الخبراء، وانطباعاتهم من واقع ممارستهم العملية حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف الدول، هذا ونستعمل أشهر المؤشرات المستخدمة في الأدبيات التطبيقية على مؤشر الفساد الذي تصدره مجموعة خدمات المخاطر السياسية، و مؤشرات الفس اد الذي تصده مؤسسة الشفافية العالمية، ومؤشرات الحكم التي يصدرها البنك الدولي.

1- مؤشر ضبط الفساد [21] : مؤشر ذاتي على إدارة الحكم يصدر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية : الفساد بين المسئولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم " أموال غير قانونية " إلى الرسميين والقضاة، ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة، تتراوح التقديرات ما بين -2.5 و +2.5 والقيم العليا هي الأفضل، ويُبين الجدول (1) تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية خلال الفترة 1996-2007، وفي الجزائر

مثلا بلغ هذا المؤشر (-0.47) في سنة 2007، فقد تراجع مقارنة بسنة 2006 و 2005 أين بلغ (- 0.39) و (-0.42) على التوالي، وهذه القيمة من المؤشر تظهر نوع من ضبط الفساد، والتحكم فيه، ولكن مازال الفساد متفشيا في بقوة في الدول العربية بصفة عامة.

اعتبرت منظمة "**ترنسبارينسي انترناشونال**" (الشفافية الدولية) غير الحكومية التي تعنى بالفساد في تقرير نشر أن الأحـ ـزاب السياسية وكذلك البرلمانات والشرطة والأنظمة القضائية هي المؤسسات التي تشهد اكبر قدر من الفساد في العالم، وقالت **هوغيـ ـت لابيل** رئيسة هذه المنظمة "الأحزاب السياسية تعتبر أكثر المؤسسات فسادا في 45 دولة من اصل 69 شملتها الدراسة"، وترتكز هـ ـذه النتائج إلى استطلاع للرأي شمل 55 ألف شخص في 69 بلدا بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، وأشارت إلى أن تأثير الفساد على حياة الفرد تزداد كلما كان فقيرا. وشددت **هوغيت لابيل** "نعتبر أن الفساد مشكلة رئيسية يكون تأثيرها الأخطر على الفقراء".

ورد عن المنظمة "الشفافية الدولية" في تقريرها أن دول المغرب العربي لا تزال تعاني الفساد، رغم أن بلدين على الأقل هـ ـا المغرب والجزائر وقعا شرعة الأمم المتحدة لمكافحة هذه الآفة، و لم ينل أي من دول شمال إفريقيا المعدل المطلوب، علمـ ـا أن مؤشـ ـر وجود الفساد الذي تعتمده المنظمة ينتج من تحقيق مركب يعكس آراء رجال أعمال ومحللين داخل الدول المعنية أو خارجها، ويراوح بين عشر نقاط (نزاهة ملحوظة) وصفر (فساد كبير جدا)، واحتلت تونس المرتبة الثالثة والأربعين بين 158 دولة فكانت الأفضل بين نظيراتها في شمال إفريقيا مع 4.9 نقاط، تلاها المغرب مع 3.2 (الثامن والسبعون) فالجزائر مع 2.8 (السابعة والتسعون) ثم ليبيا مـ ـع 2.5 (السابعة عشرة بعد المائة)، وكانت تونس العام الماضي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي حازت المعدل واحتلـ ـت المرتبـ ـة التاسعة والثلاثين من اصل 145 دولة خضعت للدراسة، وحصل المغرب على الدرجة نفسها التي نالها هذه السنة محتلا المرتبة السابعة والسبعين فيما حلت الجزائر في المرتبة السابعة والتسعين مع 2.7 نقطة وليبيا رتبة الثامنة بعد المئة مع 2.5 نقطة.

2- مؤشر مدركات الفساد : يصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين العامين والسياسيين، و تتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الأقل فسادا) إلى صفر (الأكثر فسادا)، وتهتم الدراسة المسحية بقياس القطاع العام واستغلال الوظيفة العامة من اجل الكسب الشخصي، ويقيس هذا الدليل الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس لدى الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذا الدول، والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة.

منذ العام 1995 والشفافية الدولية تقوم بإصدار سنوي لمؤشر دولي لملاحظة الفساد يرمز له اختصاراً (CPI) يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين، فمثلا في عام 2003 المسح غطى 133 بلد، وفي 2007 كان 180 بلد.

حسب تقارير نشرتها منظمة الشفافية العالمية لمؤشرات الفساد حسب تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم، فكان ترتيب الدول حسب الدول الاقل فساداً.

ويُبين الجدول (2) ترتيب مؤشر الفساد حسب تقدير درجات الفساد في الدول العربية خلال الفترة 2001-2008.
حسب بيانات الجدول لاحظنا في الفترة من 2001 إلى 2003 أن أربع دول عربية من بين 21 دولة حصلت على تصنيف ممتاز في عام 2003 مقارنة بعامي 2001 و2002، وكان في مقدمتها سلطنة عمان تم تليها البحرين تم قطر تم تليها الكويت، أما مؤشرات بقية الدول العربية فقد حصلت بعض دول على تصنيف جيد منها الإمارات وتونس والأردن والسعودية ومصر والمغرب، تم تليها دول ذات تصنيف ضعيف لبنان والجزائر واليمن، وأخيرا دول بتصنيف ضعيف جدا ومنها ليبيا والسودان والعراق، وعموما شهد مؤشرات ضبط الفساد تحسنا ملحوظا يعكس جهود الدول العربية في مكافحة الفساد من حلال سن تشريعات وقوانين، وبعض الإصلاحات الإقتصادية والسياسية خلال هذه الفترة، كما أن فرص تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد ومحاربة غسيل الأموال لا تزال دون المتوسط مما يعني درجة الفساد عالية وانعدام الشفافية[22].

حسب مؤشر العام لسنة 2005 للفساد المدرك والتي حددت النتيجة في مؤشر مدركات درجة الفساد، كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر، ووفقا لتلك المعلومات التي أصدرتها "منظمة الشفافية الدولية " فإن[23] :

فلسطين : تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 108 إلى المرتبة 107، وتحسن مؤشر الفساد من 2,5 في عام 2004 إلى2,6 في عام 2005، أما على المستوى العربي فبقيت كما هي، وحافظت سلطنة عمان على ترتيبها الأول في الدول العربية حيث تقدمت مرتبة في الترتيب العالمي وذلك من المرتبة 29 في عام 2004إلى المرتبة 28 في عام 2005، وزيادة مؤشر مدركات الفساد 0.2 في عام 2004، أما على المستوى العربي فبقيت المرتبة الأولى عربيا خلال العامين الماضيين.

لبنان : تقدمت أربع عشرة مرتبة للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 97 إلى المرتبة 83 وتقدمت مرتبه واحدة عربيا وتحسن مؤشر الفساد من2.7 في عام 2004 إلى نسبة 3.1 في عام 2005، في حين أن اليمن تقدمت تسع مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 112 إلى المرتبة 103وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من 2.4 في عام 2004 إلى نسبة 2.7 في عام 2005.

قطر : فقد تقدمت ست مراتب للأمام في الترتيب العالمي من المرتبة 38 إلى المرتبة 32 وتقدمت مرتبتين عربيا، وتحسن مؤشر الفساد من5.2 في عام 2004 إلى نسبة 5.9 في عام 2005.

مصر : تقدمت في ترتيبها العالمي سبع مراتب من المرتبة 77 إلى المرتبة 70، بالإضافة إلى تحسن مؤشر الفساد من 3.2 في عام 2004 إلى 3.4 في عام 2005، أما على المستوى العربي فتقدمت مرتبتين وذلك من المرتبة العاشرة إلى المرتبة الثامنة.

وأما بخصوص الدول العربية التي تحسن وضعها الفترة ذاتها فأشارت النتائج إلى أن : كل من السعودية وسوريا والأردن والجزائر، فبقيت تراوح مكانها رغم حدوث بعض التقدم الطفيف، مشيرة إلى السعودية فقد تقدمت في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71 إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا، في حين تقدمت سوريا في ترتيبها العالمي مرتبة واحدة فقط من المرتبة 71إلى المرتبة 70، وبقاء مؤشر الفساد كما هو 3.4، أما على المستوى العربي فقد تراجعت مرتبه واحدة من المرتبة الثامنة إلى التاسعة عربيا.

وأشارت المعلومات إلى أن الأردن حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 37 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 4 إلى المرتبة 5 خلال العامين الماضيين، على الرغم من أنها تقدمت بمؤشر الفساد بنسبة من 5.3 في عام 2004 إلى 5.7 في عام 2005، وان الجزائر، حافظت على ترتيبها عالميا في المرتبة 97 وتراجع ترتيبها عربيا من المرتبة 12إلى المرتبة 13خلال العامين الماضيين، على الرغم من مؤشر الفساد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى 8.2 في عام 2005.

وبخصوص الدول العربية التي تراجع ترتيبها : أشارت المعلومات إلى ليبيا تراجعت تسع مراتب وذلك من المرتبة 108 في عام 2004 إلى المرتبة 117 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فتراجعت مرتبتين من المرتبة 14 إلى المرتبة 16، على الرغم من بقاء مؤشر الفساد كما هو 2.5، وأن العراق تراجعت ثماني مراتب وذلك من المرتبة 129 في عام 2004 إلى المرتبة 137 في عام 2005 عالميا، أما عربيا فبقيت في المرتبة 17، على الرغم من تحسن مؤشر مدركات الفساد تحسنا طفيف وذلك من 2.1 في عام 2004 إلى 2.2 في عام 2005، كما أن تونس تراجعت أربع مراتب وذلك من المرتبة 39 في عام 2004 إلى المرتبة 43 في عام 2005 دوليا، وذلك بالرغم من أنها حافظت على ترتيبها عربيا، وانخفاض مؤشر الفساد 5.0 في عام 2004 إلى 4.9 في عام 2005، إضافة إلى تراجع البحرين من حيث ترتيبها العالمي مرتبتين، وذلك من المرتبة 34 في عام 2004 إلى المرتبة 36 أما عربيا فقد تراجعت مرتبة واحدة من المرتبة 3 إلى المرتبة 4، مع بقاء مؤشر الفساد 5.8 خلال العامين الماضيين.

ثالثا : أساليب معالجة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية

هناك التحديات الكبيرة أمام تحقيق الحكم الراشد لا بد من دراسة تحليله للوضع الاقتصادي والسياسي في الدول العربية، فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول إشكالية الإصلاحات، ويمكن الإجابة على هذه الأسئلة التي تطرح بأن الفساد له مظهران رئيسان هما[24] :

- فساد النظام السياسي (غياب الديمقراطية، انتهاك حقوق الإنسان ...إلخ)؛
- فساد الإدارة العامة (الفساد المالي، انتشار ظاهرة الفقر والبطالة ...إلخ).

1- وسائل مواجهة الفساد وعلاجه : يقول "**بيتر آيغن**" الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة".[25]

ويمكن توضيح هذا الفساد من خلال النقاط الآتية[26] :

- **أوضاع الممارسة السياسية** : تشكو جل الدول العربية من أنظمتها الحاكمة والتي تلجأ في تبرير وجودها إلى المشروكية التاريخية، عدم استنادها إلى الشرعية الديمقراطية سواء أتعلق الأمر بنظام الانتخابات المتّبع، أم نظام المشاركة واستقلالية السلطات، فمثلاً تبلغ نسبة مشاركة المرأة العربية في المجالس التشريعية 6% بالمقارنة مع المعدل العالمي 15% زد على ذلك أن رئيس الهيئة التنفيذية في كثير من الدول العربية له الحق التشريع، وفي ذلك غياب استقلالية السلطات الثلاث.
- **استقلالية الجهاز القضائي** : بعض البلدان العربية معروفة بعدم استقلالية الجهاز القضائي، إذا فلا يمكن الحديث عن قضاء نوعي وجيد ونزيه وعادل وشفاف، دون أن تتوفر لدى القاضي ضمانات دستورية لحمايته من الضغوطات السياسية والمعنوية والمادية.
- **أدوات المساءلة الخارجية أي الإعلام والمجتمع المدني** : أغلب البلدان العربية تضع قيوداً على حرية الإعلام ونشاط الجمعيات ذات الطابع الأهلي (سواء أكانت هذه القيود قانونية، سياسية أو معنوية وحتى مالية ومادية).

ومن اجل مواجهة الفساد الإداري وعلاجه لابد من العمل بالاتجاه الذي يحقق الأتي :[27]

– الإعتماد على معيار للقيم الأخلاقية والإجتماعية ؛ – نزاهة وشفافية القيادات العليا ؛ – نشر وتعميم التعليم وتوعية المواطنين ؛ – مساءلة ومحاسبة موظفي الدولة ؛ – العمل على التخلص من المعوقات الإدارية ؛ – تقويم ومكافئة الموظف الأمين وتعديل مستويات الرواتب والأجور ونظام الحوافز.

2- آليات تحقيق الحكم الراشد : لما كانت أسباب الفساد الإداري كثيرة ومتباينة، فأن وسائل مواجهته وعلاجه، هي الأخرى كثيرة ومتباينة، لأنها لابد من أن تتوافق مع أنواع الفساد وأسبابه، ويمكن القول بأن الحكم الصالح يتواجد عند وجود الحكومة الجيدة أي حينما توفر العناصر التالية التي تعمل مع بعضها بشكل مشترك[28] :

– ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة ؛ – تشجيع حقوق الإنسان وحمايته ؛ – احترام حكم القانون وإدارة العدالة (حق التقاضي، واستقلالية القضاء...) ؛ – استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة ؛ – إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية ؛ – سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين.

وعلى الرغم مما تقوم به هذه البلدان العربية إلا أنها تواجه على الأقل ستة تحديات من أجل الوصول إلى تحقيق الحكم الصالح وهي[29] :

– الاستثمار في رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي ؛ – تحديد إطار للحكم الاقتصادي الصالح ومتكيف مع المجتمع وركيزة للتنمية الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ؛ – إعادة تحديد دور الدولة وتأكيده ؛ – ضمان تسيير أحسن للقطاع العمومي ؛ – خلق محيط ملائم لتنمية المبادرات الخاصة ؛ – تحسين نوعية الخدمات.

وعموما لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد (الصالح) إلا بتوفر آليات تحقيقه على أرض الواقع وأخرى لاستدامته وتطوره وهي[30] :

– الانتخابات الحقيقية ؛ – فعالية المجتمع المدني (الأهلي) ؛ – انفتاح الفضاء الإعلامي والإعلام الحر ؛ – النظام الوطني المندمج (أي أن تعمل الأحزاب المختلفة مع مؤسسات الدولة بالتكامل من أجل تحقيق: التنمية المستدامة، وسلطة القانون ورفاهية السكان) ؛ – الشفافية في إدارة الموارد المالية (التدقيق المالي والمحاسبي) ؛ – الآليات ذات الطابع الأممي ؛ – القطاع الخاص والإعلام الخاص ؛ – المجالس المحلية المنتخبة والرؤية التجديدية.

خلاصة : لعل حجم مشكلة الفساد في الدول العربية، ومخاطر تشعبها وتفاقمها تستدعي تفعيل آليات لمحاصرة الظاهرة والقضاء على تداعياتها السلبية، وفق إستراتيجية شاملة واضحة متكاملة بعيدة المدى، وليس إجراءات ظرفية قائمة على التغيير الشكلي والتي تكون أقرب إلى إدارة الفساد وبعد تحليل موضوع مكافحة الفساد وتمكين مبادئ التراهة والشفافية خلصنا إلى :

1. أن الفساد ظاهرة قديمة عالمية حيث استخدمت الوظائف لغايات غير رسمية وشخصية بسبب ضعف الإرادة السياسية لمكافحتها والكشف عن مصادرها؛
2. افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتدأ من الإدارات العليا حيث أصبح وجود عملية هدر للثروة وعمليات اختلاس للأموال جراء الفساد الإداري في مؤسسات الدولة؛
3. ضعف القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هـ ـذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم؛
4. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل؛
5. يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة.

وسعياً نحو بناء حكم أكثر تجاوباً وخضوعاً للمساءلة من المستوى الأدنى وتعزيز الشفافية وتمكين الديمقراطية، ولمواءمة الخدمات مع التفضيلات المحلية والدولية الراهنة، وفي سياق تقليص دور الحكومة، واعتماد نهج المشاركة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية غير الحكومية، نقترح التالية :

1. مكافحة الفساد وتعزيز الخضوع للمساءلة وذلك من خلال تأمينه بقواعد وتشريعات ومؤسسات دستورية وتعزيز دور القضاء والأجهزة التشريعية والرقابية؛
2. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة التراهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب أن تكون هناك ثقافة التراهة وحفظ المال العام.
3. إعتماد وتبني الإدارة الإلكترونية.
4. اعتماد سياسة مالية واقتصادية مواتية تكفل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، وتصميم برامج مكافحة أسباب الفقر وتأمين شروط التمكين لتشجيع نمو القطاع الخاص؛
5. توافر الادارة السياسية الداعمة لتحديث الدولة على مبادئ ومعايير الحكم الرشيد بما يمكن الحكومة من الاسهام بقوة في تطوير مؤسساتها وفي التنمية المستدامة، وأن تعتمد الحكومات مبدأ المشاركة في انشطتها التنموية مع اصحاب المصلحة خارجها ممثلاً في القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛
6. الاصلاحات القضائية لضمان التراهة والاستقلال وبناء القدرات؛
7. إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الاخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الامانة وحسن الاداء؛
8. تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية؛
9. تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية؛
10. حماية اموال المنح والقروض التي تخصصها المنظمات العالمية للدول المتلقية لتلك الاموال وذلك عن طريق الضمانات الكافية لدرء الفساد وهدر تلك الأموال.

خلاصة : إن أي إستراتيجية لمكافحة الفساد لا تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي هذه الظاهرة والآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه، لن تكون إستراتيجية ناجحة إذا تتداخل عوامل الفساد، ولتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد فإن إقامة حكم راشد تنطلق من محاربة الفساد أولا، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : يوضح تطور مؤشر ضبط الفساد في بعض الدول العربية خلال الفترة **1996-2007**.

الدول	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	0.37-	0.83-	0.75-	0.76-	0.61-	0.6-	0.42-	0.39-	0.47-
مصر	0.06	0.22-	0.37-	0.34-	0.44-	0.44-	0.44-	0.41-	0.58-
ليبيا	0.97-	0.78-	0.83-	0.82-	0.81-	0.84-	0.87-	0.89-	0.83-
المغرب	0.22	0.13	0.04	0.08-	0.1-	0.01-	0.11-	0.06-	0.24-
تونس	0.1-	0.15	0.12	0.45	0.42	0.38	0.03	0.2	0.08

المصدر : برامج إدارة الحكم في الدول العربية

الجدول (2) يبين تطور هذا المؤشر في بعض الدول العربية خلال الفترة **2001-2008**.

الدول	2001		2002		2003		2004	2005	2006		2007		2008
	فهرس	الترتيب/ 91	فهرس	الترتيب/ 102	فهرس	الترتيب/ 133	فهرس	فهرس	فهرس	الترتيب/ 163	فهرس	الترتيب/ 180	فهرس
العراق	–	–	–	–	2.2	113	2.1	1.5	1.9	160	1.5	178	1.3
الأردن	4.9	37	4.5	40	4.6	43	5.3	4.7	5.3	40	4.7	53	5.1
الجزائر	–	–	–	–	2.6	88	2.7	3.0	3.1	84	3.0	99	3.2
البحرين	–	–	–	–	6.1	27	5.8	5.0	5.7	36	5.0	46	5.4
مصر	3.6	54	3.4	62	3.3	70	3.2	2.9	3.3	70	2.9	105	2.8
الكويت	–	–	–	–	5.3	35	4.6	4.3	4.8	46	4.3	60	4.3
لبنان	–	–	–	–	3.0	78	2.7	3.0	3.6	63	3.0	99	3.0
ليبيا	–	–	–	–	2.1	118	2.5	2.5	2.7	105	2.5	131	2.6
المغرب	–	–	3.7	52	3.3	70	3.4	3.5	3.2	79	3.5	72	3.6
قطر	–	–	–	–	5.6	32	5.6	6.0	6.0	32	6.0	32	6.5
السودان	–	–	–	–	2.3	106	2.2	1.8	2.0	156	1.8	172	1.6
السعودية	–	–	–	–	4.5	46	3.4	3.4	3.3	70	3.4	79	3.5
الإمارات	–	–	–	–	5.2	37	6.1	5.7	6.2	31	5.7	34	5.9
اليمن	2.9	65	2.7	71	2.6	88	2.4	2.5	2.6	111	2.5	131	2.3
تونس	5.3	31	4.8	36	4.9	39	5.0	4.2	4.6	51	4.2	61	4.4
عُمان	–	–	–	–	6.3	26	6.1	4.7	5.4	39	4.7	53	5.5
سوريا	-	-	3.4	-	3.4	-	3.4	3.4	-	-	2.9	-	2.4

المصدر: منظمة الشفافية http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF&oldid=7862592 العالمية، آخر تعديل الصفحة في 14:39، 10 ديسمبر 2011.

التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع: http://www.transparency.org/publications/gcr

الإحالات والمراجع :

[1] أنظر : - ياسر خالد بركات الوائلي، **الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه : مع أشارة إلى تجربة العراق في الفساد**، على الموقع :
http://www.annabaa.org/index.htm
- بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[2] محمد عبه الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص34، 35.

[3] وصاف سعيدي، **الفساد الاقتصادي في البلدان النامية**، المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005، ص339.

[4] الشهابي أنعام وداغر منقذ، **العوامل المؤثرة في الفساد الإداري**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، العدد 3، ديسمبر 2000، ص110 .

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم ،مكتب السياسات الإنمائية، 1998، ص9.

[6] مازن مسلول محمد، **قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة**، النبأ، العدد80، كانون الثاني 2006.

[7] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان : تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية، يومي 10 / 11 مارس2010.

[8] مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، السنة 11، مصر، 2003.

[9] المرسي السيد حجازي، **التكاليف الإجتماعية للفساد**، المستقبل العربي السنة 23، العدد 266 أفريل 2001.

[10] احمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية وإستشراف الحل بإستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 20 / 21 أكتوبر 2009.

[11] عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، **الشفافية والمساءلة كمدخلين للحكم الراشد للحد من ظاهرة الفساد**، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الوطني الثالث حول : سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الإقتصادية الوطنية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي05/04 ديسمبر 2007.

[12] http // www.pogar.org/ardic/themes/transparency-asp

[13] منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية اقتصادية مستدامة، **تطوير وسائل الشفافية والمساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية** ، 2-4 ذي القعدة 1426هـ . الموافق 4-6 ديسمبر 2005.

[14] يوسف خليفة اليوسف، **دراسة حالة الفساد في الإمارت العربية المتحدة**، ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 20 – 23 سبتمبر 2004، ص 21.

[15] شمخي جبر، **الفساد الإداري : المفهوم والآثار وآليات المكافحه**، على الموقع :
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=94303#

[16] منظمة الشفافية الدولية، متاح للمطالعة http://www.Transparency.or بتاريخ2008/6/18 .

[17] بوزيد سايح، **معضلة الفساد الإداري وتدابير مواجهتها من خلال معايير الحكم الراشد**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع بعنوان: تحديات الجماعات المحلية وتطوير أساليب تمويلها، جامعة د.يحي فارس بالمدية،يومي 10 / 11 مارس2010.

[18] بلمقدم مصطفى وحليمي وهيبة، **الفساد الإداري و الحكم الرشيد كإستراتجية لمكافحته**، مداخلة الملتقى الوطني حول:الإصلاح الإداري و التنمية الاقتصادية، يومي 3 و 4 ديسمبر2006، المركز الجامعي-خميس مليانة-عين الدفلة-.

[19] منظمة الشفافية الدولية، متاح للمطالعة http://www.Transparency.or بتاريخ 2008/6/18 .

[20] نفس المرجع السابق.

[21] كريم نعمه، **مكانة البلدان العربية في المؤشرات العالمية (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر قياس مدركات الفاسد والشفافية، مؤشر قياس الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر)**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[22] نواز عبد الرحمان الهيثي، **الحكم الصالح في الوطن العربي : قراءة تحليلية**، على الموقع ttp://www.ulum.nl/b158.htm، تاريخ التصفح 2007/09/06.

[23] زياد علي عربية، **الفساد، أشكاله، أسبابه ودوافعه، آثاره، مكافحته واستراتجيات الحد من تناميه– معالجته**، دراسات إستراتيجية مجلة فصلية محكمة تصدر عن مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية،جامعة دمشق،العدد 16 ،2005،ص ص:99-100.

التقرير العالمي للفساد ماي 2007 على الموقع :.http://www.transparency.org/publications/gcr

[24] آن كريستين سيدنز، **التعاون التنموي وصلاح الحكم وضبط الجودة**، الندوة الدولية، أوسلو، 7 يونيو2001 .

[25] (بيتر آيغن) **أفكار تمهيدية، في كتابه (شبكات الفساد والإفساد العالمي)** ترجمة: محمد حديد، قدمس للنشر والتوزيع, دمشق 2005 ص 17.

[26] بشير مصطفى، **الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح والإدارة الراشدة**، من فعاليات الملتقى العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات مارس2005، جامعة ورقلة الجزائر.

[27] أسّار فخري عبد اللطيف، **أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، مجلة علوم إنسانية http://www.ulum.nl/ السنة الرابعة : العدد 29 : يوليو 2006.

[28] عبد الوهاب راوح، **الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية**، صحيفة 26سبتمبر، العدد 1388 ، بتاريخ 05 أوت 2008.

[29] كلمة مدير مديرية مكافحة الفساد في المملكة الهاشمية الأردنية، العقيد مصلح الكايد، لقاء بيروت، المنعقد 23 و24 أكتوبر 2003، حول : سبل تعزيز المساءلة والشفافية ومحاربة الفساد، على الموقع: http://www.pogar.org/publications/finances/oecd/alkayed.pd ، تاريخ التصفح 2007/09/26.

[30] بشير مصطفى، مصدر سابق.